

خصخصة التعليم Educational Privatization

إعداد: د. محمد أحمد شاهين/

أستاذ مشارك في فلسفة التربية- إرشاد نفسي وتربوي

جامعة القدس المفتوحة- فلسطين

ملخص

التعقيد في مفهوم الخصخصة بشكل عام أدى إلى غموض وتشويش في مفهوم خصخصة التعليم حيث بدأ الحديث عن الخصخصة في التعليم لا يقتصر على مجرد امتلاك القطاع الخاص للمؤسسات التعليمية، بل توسع أيضاً ليشمل مجموعة من الترتيبات التعليمية الأخرى التي لديها عناصر مهمة من التمويل الخاص، والعمليات، والخدمات، فنتج عن ذلك ظهور أشكال عديدة ومتنوعة من خصخصة التعليم. كما أن عدم حصر خصخصة التعليم في مفهوم عالمي موجد ومتفق عليه، جعلها فكرة مطروحة للنقاش. وكثر الجدل حولها في كل المحافل التربوية على الساحة التربوية، حتى الغربية منها، لكنها تكتسب خصوصية في مجتمعاتنا العربية والمجتمعات النامية بشكل عام، آخذين بالاعتبار أن المقصود ليس خدمة مادية كالسلع أو الخدمات، إنما هو رسالة تربوية وخدمة يحتاجها الأغنياء والفقراء على حد سواء.

ولعل الداعين إلى الخصخصة في التعليم يستندون إلى دافعين رئيسيين هما النقص في موارد الدولة المالية وانعكاس ذلك على شح الإنفاق، وتدني مستوى التعليم وعدم قدرته على مواكبة متطلبات العصر ومتغيراته المتسارعة، إنما يتجاهلون أن هذه تجربة صاحبها ظهور مشكلات جديدة سواء أكانت مادية أم أكاديمية حين طبقت في دول صناعية تتوافق ثقافتها وفلسفتها التربوية مع التوجه نحو الخصخصة، كما أنها تتعارض مع ديمقراطية التعليم حين تتحول خدمة التعليم إلى ميدان للتجارة، فيخضع التعليم لمتطلبات السوق بحثاً عن الربح بدلاً من الخضوع للاحتياجات المعرفية والعلمية والتربوية. إن الواقع في معظم البلدان العربية ومنها فلسطين يؤشر نحو توجه ولو بطيء نحو خصخصة التعليم بدء بالتعليم العالي، وهذا التوجه تقوده أو تشجعه الدولة على وجه الخصوص، ولا يستند هذا التوجه إلى مفهوم واضح لخصخصة التعليم على المستوى العربي، ومنطلق من فكر تربوي ينسجم مع الثقافة العربية والتطلعات الوطنية للشعوب والتكامل الفاعل والبناء مع المصالح والقضايا العالمية، وهم يتجاهلون أيضاً أن التربية في عالمنا العربي لا زالت حائرة بين التبعية والطوبائية، وتحاول التوفيق بين المتناقضات، فلم تتبلور بعد فلسفة تربوية عربية رغم المحاولات الفردية لإيجاد مثل هذه الفلسفة. كما أن تفرد الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال وفعله، أعطت للتعليم مكانة مهمة ومتميزة، حيث اعتمد الفلسطينيون دوماً على الموارد البشرية والعقل البشري والمهارات البشرية للمحافظة على بقائهم وتطورهم كشعب حيوي، فحافظوا على التزام عميق وراسخ بالتعليم باعتباره مصدراً رئيساً للإحساس بالقيمة الذاتية ومصدراً للأمن الفردي والجماعي سواء تحت الاحتلال أو في الشتات. لقد أصبح الإيمان لدى الفلسطينيين بأن التعليم ضرورة لكل مواطن إضافة إلى كونه حق من حقوقه، وهو ضمان للسمود والتحرر في ظل نقص الموارد والإمكانات، وأن المصلحة العامة للوطن تقتضي الاهتمام بالتعليم للجميع فقراء كانوا أم أغنياء، ولا يسمح وطنياً وتربوياً خصخصة التعليم، بل السعي إلى تطوير التعليم العام وتحسينه ضمن مسؤولية مجتمعية وجماعية.

Educational Privatization
Dr. Mohammed Ahmed Shaheen
Associated Professor in Educational Psychological Counseling
Dean of Student Affairs- Al-Quds Open University
Palestine

Summary:

The complexity of the concept of privatization in general lead to ambiguity in the notion of Privatization of Education. Privatization of education is not only limited to the ownership of the educational institutions by the private sector, but also was expanded to include a group of educational considerations and arrangements which had important private sponsorship, procedures and services. The result was new types of privatization of education. Failure to limit privatization of education in one unified international concept made it a highly controversial idea in all educational forums in the field of Education, including the western ones. However, it is gaining special interest in the Arab societies and in the developing countries in general. The intended meaning is not providing material services, or goods; it is an educational message and offering services needed by the rich as well as the poor.

Probably those who call for privatization of education base their arguments on two motives: the lack of the government's financial resources which cause strict limitation on the spending, besides the low level of education and its inability to cope with the ever-changing demands of our time; they ignore the fact that this experience is accompanied by new financial and academic issues, when applied in industrial countries whose educational philosophy and culture are consistent with the tendency to privatization. Still, that caused a status of contradiction with the democratization of education as the service of education becomes a commercial one. This means that education will have to suite the demands of the market to gain profit rather than seeking fulfillment of the scientific and educational needs.

The situation in most of the Arab countries, including Palestine, indicates a tendency slowly moving towards the privatization of education starting with higher education. This tendency is lead or encouraged by the government in particular. It is not based on a clear concept of privatization of education, on the Arab world level, which stems from educational ideology that is consistent with the Arab culture and national aspiration of people, in addition to effective integration with the international interests and global issues. Those supporters also ignore that education in our Arab world is still floating between dependency and utopian idealistic and there are attempts to combine all the contradictory elements. There was no clear Arabic educational philosophy that have been shaped yet, regardless to all individual efforts done to find such a philosophy.

Moreover, Palestine has a special case as it dwells under occupation. Palestinians gave education special important position; they have always depended on human resources, intelligence and skills to keep them as an active vital nation. They kept strong deep commitment to education as they considered it a main reason to sense their self-esteem and a source for individual and collective security either under occupation or in the Diaspora. They believe that education is not only a right, but a necessity for every citizen; it is guarantee for steadfastness and liberation in a time of shortage in resources and capabilities. Palestinians believe that the general interest of the nation necessitate providing education for everybody, regardless to their social backgrounds. It is not acceptable from a national nor an educational point of view to privatize any level of education. On the contrary, it is important to seek the development of public education, improve it and consider it a social collective responsibility.

خصخصة التعليم Educational Privatization

مقدمة:

السعي إلى تقليص دور الدولة في مجالي الإنتاج والخدمات لصالح قوى السوق الحرة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني كمظهر رئيس من مظاهر العولمة وما صاحبها من تغيرات وتحولات في مفهومنا للزمان والمكان والفضاء المادي أدى إلى ظهور فكرة المدرسة الاستثمارية، واعتبار المدرسة مؤسسة اقتصادية تستخدم أساليب تسويقية في التعليم مشابهة لأساليب المؤسسات التجارية.

ولعل الفكر التربوي الذي يدعو للخصخصة في التعليم حين يستند إلى دافعين رئيسين أولهما نقص الموارد المالية للدولة وانعكاس ذلك على شح الإنفاق، والثاني تدني مستوى التعليم وقدرات واستعدادات مخرجاته وبالتالي عدم قدرته على مواكبة متطلبات العصر ومتغيراته المطردة والمتسارعة، هذا الفكر حين يرى الحل في الخصخصة إنما يتجاهل اعتبار أن الدولة تمثل المجتمع وهي القيمة على إيصال الإرث الثقافي ورعاية مصلحة المجتمع وأبنائه لتعزيز الانتماء لديهم.

وتعدُّ فكرة خصخصة التعليم من الأفكار المطروحة في كل المحافل على الساحة التربوية، وأكثرها إثارة للجدل في كل المجتمعات والثقافات حتى الغربية منها، لكنها تكتسب خصوصية في مجتمعنا العربي والمجتمعات النامية بشكل عام، والاندفاع نحوها تفوقها أو تشجعه الدولة من خلال الأوساط التربوية الرسمية على وجه الخصوص في محاولة لتسويق الفكرة والترويج لها، فأصبح لهذه الفكرة من يناصرها ويؤيد العمل بها من المفكرين والتربويين والرسميين وأصحاب القرار، وبالمقابل فإن لها معارضين على رأسهم تربويين ومؤسسات مجتمع مدني وأساتذة وطلبة وأولياء أمور يتوزعون في كل فئات المجتمع وطبقاته.

أما في واقعنا العربي، فإن دعاة الخصخصة يتجاهلون أن التربية في العالم العربي لا زالت حائرة بين التبعية والطوبائية وتحاول التوفيق بين المتناقضات، ولم تتجح بعد في بلورة فلسفة تربوية عربية رغم المحاولات الفردية لإيجاد مثل هذه الفلسفة ويستدعي ذلك أن نخاطب العقل وبناء المعرفة العلمية التي لا تشتري بالمال، بل تكون تربية صحيحة ومستمرة، تربية وتعلماً للجميع. وحين يركز الحديث حول الخصخصة للتعليم في المجتمع الفلسطيني، فإن الأمر يأخذ أبعاداً أكثر عمقاً وتفرداً وأثراً ضمن واقع الاحتلال وفعله وإفرازاته ومتطلبات الصمود والتحرر.

وفي هذه الدراسة سنسعى إلى الربط بين الفقر وإمكانية الحصول على التعليم من خلال إتباع منهج تحليل الواقع ودعم الاستنتاجات بالشواهد في إطار التوجهات المحلية والدولية، وتوضيح أثر الخصخصة على التعليم في فلسطين من خلال تناول الوضع الراهن للتعليم، وعلاقة الفقر بالتعليم في خصوصية الواقع الفلسطيني، ودور القطاع الخاص في العملية التعليمية وما ينتظر منه في ظل آليات السوق ومعطيات العصر.

الإنسان والتعليم:

قدرة الإنسان على التعلم والتعليم هي أدواته الرئيسة في التواصل مع البيئة المحيطة والتفاعل مع المعطيات الخارجية وتعزيز قدراته على اتخاذ القرارات وحل المشكلات، فيبقى التعليم صفة ملازمة للإنسان وحاجة من حاجاته التي لا تقل أهمية عن أي من الحاجات الأساسية لحياته. لهذا فقد اعتبر حق الإنسان في التعليم حقاً أصيلاً لا يمكن التفريط فيه أو التساهل في ضرورة توفيره كحق للجميع دون الأخذ بأية موانع اجتماعية أو مادية أو النظر إلى اختلاف مذهبي أو ديني أو عرقي.

وقد نصت المواثيق الدولية على حق الإنسان في التعليم ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1984 في مادته رقم (26) التي نصت على أن "لكل شخص حق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة"، فالحق في التعليم يغلب عليه الطابع الفردي والجماعي في آن واحد، ويعدّ مدخلاً لتمكين وتقوية الحقوق الأخرى، لكي يدرك الفرد هذه الحقوق ويتسنى له أن يميز حالات انتهاك حقوقه ويدافع عنها.

ويضمن الحق في التعليم تكافؤ مستويات التعليم في المؤسسات التعليمية العامة كافة ضمن نفس المرحلة التعليمية، فكان من أهم أهداف الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة سنة 1962 ضمان تشابه الظروف المتصلة بجودة التعليم المقدم ونوعيته، بل إن الاتفاقية تدعو إلى إلغاء أية أحكام تشريعية أو إدارية تنطوي على تمييز في التعليم.

كذلك حددت الأمم المتحدة ضمن اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 أهدافاً للتنمية الألفية تسعى إلى تحقيقها بحلول العام 2015، نص الهدف الثاني منها على تأمين تعميم التعليم الابتدائي، وجاء هذا الهدف لاحقاً للهدف الأول المتعلق باستئصال الجوع والفقر وخفض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط متدن من الفقر، في إشارة إلى ضرورة الربط بين هذين الهدفين والعلاقة الحتمية والمتبادلة بين الفقر والتعليم.

ويدور الحديث دوماً حول دور التعليم في تقدم الشعوب، وكونه قاطرة للتقدم والتنمية، وخلق المجتمع المتعلم القادر على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ولعل التجارب الناصعة لدول شرق آسيا كالصين والهند هي الدليل على دور التعليم في تطوير مقدرات الشعوب البشرية والاقتصادية. وقد أظهرت كل التجارب الحية أن هذا الدور للتعليم لن يكون فاعلاً إلا من خلال التوسع فيه عبر إتاحتها لكل الراغبين والمؤهلين له دون أية قيود أو عراقيل مادية أو اجتماعية تحول دون الالتحاق به.

ويواجه التعليم في مطلع الألفية الثالثة تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، من ترسخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي. ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عن ما يواجه مؤسسات التعليم في الوطن العربي من تحديات تتصل بالتوجه نحو التخصصية وانحسار دور القطاع الحكومي.

مفهوم التخصصية في التعليم:

تعبير "تخصصية" هو مصطلح جديد انتشر في كل بقاع العالم وبسرعة ليؤشر نحو تولي القطاع الخاص، بشكل من الأشكال، القيام بخدمات عامة، أي أن يقوم القطاع الخاص بالمشاركة في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع من خلال قيام المؤسسات الرسمية بتفويض صلاحيتها للقطاع الخاص للقيام بخدمات عامة.

وتعرف التخصصية باعتبارها صفة عامة لعملية تظهر بأشكال متعددة، وهي تتعلق بنقل الأدوار العامة من المجال العام إلى المجال الخاص، كما تشمل إسناد الخدمات العامة التي يقوم بها القطاع العام المتمثل في الدولة إلى الشركات الخاصة. ويرى كثير من الباحثين أن هذه العملية ليست بالبساطة التي قد يراها البعض، بل هي عملية معقدة خاصة وأنها لم تحصر في مفهوم عالمي موحد ومتفق عليه. فهي قد تكون لدى البعض وسيلة لتحقيق أهدافهم حيث يكون السعي لإيجاد حكم أصلح أو تحقيق حياة اجتماعية أفضل، أو يكون غاية وهدفاً لأولئك الذين يبحثون عن فرص تجارية من خلال أعمال ومسؤوليات الدولة.

وقد أدى هذا التعقيد في مفهوم الخصخصة بشكل عام إلى غموض وتشويش مفترض في مفهوم خصخصة التعليم، حيث بدأ الحديث عن الخصخصة في التعليم لا يقتصر على مجرد امتلاك القطاع الخاص للمؤسسات التعليمية، بل توسع أيضاً وتشعب ليشمل مجموعة متنوعة من الترتيبات التعليمية الأخرى التي لديها عناصر مهمة من التمويل الخاص، والعمليات، والخدمات، فنتج عن ذلك ظهور أشكال عديدة ومتنوعة من خصخصة التعليم، منها:

1. التعاقد Contracting out

وفيه تقوم المدارس الحكومية بتوقيع عقود مع جهات خاصة لتقوم بإمداد المدرسة بخدمات معينة مثل النقل وتقديم الوجبات وطباعة الكتب وتدريب المعلمين وصيانة المباني وما شابه ذلك.

2. القسائم Voucher school

وفيه تقوم الحكومة بتزويد الأهلى بقسائم ذات قيمة مالية محددة لكل طفل في سن المدرسة، ليستخدّم الأهلى قيمة القسيمة في إلحاق أبنائهم بمدرسة أهلية يختارونها وتكون تكلفة رسومها تتناسب قيمة القسيمة، وإلا فإن عليهم دفع الفارق من جيوبهم.

3. الإحلال Take-Over

وفيه تقوم الحكومة بإسناد إدارة المدارس وتنظيمها إلى مؤسسات أهلية خاصة، حيث تتعاقد الحكومة مع هذه المؤسسات لتتولى إدارة المدارس الحكومية وتسييرها مقابل رسوم تدفعها الحكومة.

4. المعاهدة Charter School

حيث تتفق الحكومة والمدرسة على قيام المدرسة بأداء مهام محددة مقابل منح المدرسة ميزانية خاصة واستقلال في الأنظمة تحررها من قيود الدولة.

5. رصيد الضرائب Tax-Credit

وفيه يقتطع حساب الضرائب من العائلات التي لديها طلاب في سن المدرسة للاستفادة منها في دفع رسوم التعليم.

6. امتلاك القطاع الخاص للمدارس Private School

وهذه أكثر أشكال خصخصة التعليم انتشاراً خاصة في البلدان العربية، ومنها تكون المدرسة تحت إدارة أهلية سواء أكانت ربحية أم غير ربحية، وتكون فيه ملكية المدرسة كاملة تعود إلى القطاع الخاص، والتعليم فيها بمقابل مادي تحدده المدرسة خلافاً للأنواع الأولى التي يظل فيها التعليم مجانياً، وطرحت بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية.

خصخصة التعليم بين مؤيد ومعارض:

الحديث عن خصخصة قطاع هام وحيوي كقطاع التعليم في أي دولة صناعية كانت أم نامية يثير جدلاً واسعاً بين التربويين والمسؤولين وحتى عامة الناس الذين لم يدركوا بعد هل خصخصة التعليم في صالحهم أم لا؟، فالتعليم ليس خدمة مادية كالسلع أو الخدمات، بل هو رسالة تربية وخدمة يحتاجها الأغنياء والفقراء على حد سواء. ويستدعي هذا المقام للتعليم والخلاف حول خصصته أن يحدد موقف تربوي منها يستند إلى فكر تربوي ينسجم مع المصالح للشعوب ومستقبلها، ليتسنى صياغة موقف جماعي منها، فإن كانت في صالح التعليم والمجتمع توفر سبل الدعم لها ويفسح لها المجال، وإلا فإن علينا مكافحتها ووقف توغلها في قطاعاتنا التربوية والتعليمية بكافة مراحلها ومستوياتها. وحتى لو أن الخصخصة غدت مظهراً رئيساً للتغيير في

النظام التعليمي في عدد من الدول الصناعية، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنها قادرة على حل المشكلات التعليمية والاقتصادية في مجتمعات وبيئات أخرى، ومنها مجتمعنا العربي، أو أنها تحتاج إلى أن توضع في ميزان تربيوي خاص يتوافق مع الثقافة والواقع الذي يحكم الأنظمة التربوية في عالمنا العربي.

فالجدل في أوساط التربويين بخاصة بين مؤيد ومعارض لخصخصة التعليم لا زال قائماً ومحتدماً، حيث يطرح المؤيدون حججهم وكذلك المعارضون.

حجج المؤيدين لخصخصة التعليم:

يرى المؤيدون لخصخصة التعليم أن آلية الخصخصة قد تكون خياراً استراتيجياً للنهوض بمستوى مؤسسات التعليم وضمان جودة مخرجاتها، واعتباره جزء من إطار عام وواسع للإصلاح بهدف التغيير في البناء التعليمي والاقتصادي وحتى السياسي في المجتمع، للتقليل من حجم القطاع العام والتخفيف من النفقات العامة، والتعامل مع قلة الموارد وما يتبعه من ديون على المؤسسات الرسمية والعامة في المجتمع، إضافة إلى إتاحة التنوع الإيجابي في الجهات التي تقدم خدمة التعليم، وبلخص المؤيدون في واقعنا العربي رأيهم في نقاط محددة، منها:

- قلة الموارد المالية عند الدولة العربية وانعكاس ذلك على مؤسسات التعليم.
- زيادة أعداد الطالبين للتعليم وعدم قدرة مؤسسات التعليم الحكومية على استيعابهم.
- زيادة الوعي واتساع العلوم والمعارف والتطور التكنولوجي الهائل الذي لم يصاحبه نماء مواز في القطاع التعليمي الحكومي.
- ضعف الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية لمؤسسات القطاع العام مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص بسبب خضوع المؤسسات العامة لضغوط سياسية واجتماعية تجبرها على تبني سياسات وممارسات تؤثر سلباً في إنتاجيتها.
- خصخصة مؤسسات التعليم تعني إدارة هذه المؤسسات على أسس اقتصادية، وانعكاس ذلك إيجاباً على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحسين الجودة.
- زيادة نطاق المشاركة الشعبية المتمثل في زيادة الاهتمام من قبل الشركات والأفراد والمنظمات الأهلية في الاستثمار في التعليم، وفي رسم سياساته، والإشراف على تنفيذه، والرقابة عليه.
- زيادة حساسية مؤسسات التعليم تجاه احتياجات الطلبة، والاستجابة بشكل أكبر لاحتياجات المجتمع وسوق العمل.
- الجدية في التحصيل الدراسي والبحث عن النجاح من قبل الطلبة ومتابعة الأسرة لتحملها الأعباء المالية لدراسة ابنهم.
- زيادة كفاءة وفاعلية مؤسسات التعليم ضمن إطار المنافسة والعرض والطلب.
- مساهمة الأسر ميسورة الحال والمقتدرة مادياً في دفع مصروفات التعليم باعتبارهم من المستفيدين وما تحققه هذه المساهمة من عدالة.
- وجود مؤسسات تعليم خاصة يخفف الأعباء والضغط عن المؤسسات التعليمية الحكومية ويوفر لها فرصاً للتطوير والتطوير وتبادل الخبرات.

وهم في ذلك يعبرون عن شعور بعدم الرضا عن خدمات المؤسسات التعليمية الحكومية وحاجتها للتحرر من البيروقراطية التي تفرضها الأنظمة الحكومية على هذه المؤسسات للسعي نحو توفير ما يحتاج إليه التعليم من نفقات لرفع كفاءته وإصلاح عيوبه، وإتاحة المجال للتنوع في الجهات التي تقدم الخدمات التعليمية.

حجج المعارضين لخصخصة التعليم:

يرى المعارضون لخصخصة التعليم أن التخصيص يؤدي بالضرورة إلى زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع خصوصاً في دول العالم الثالث المعروفة بالدول "الأقل تطوراً Less Developing Countries"، بسبب بنيتها الضعيفة ونمطها الاستهلاكي، وما يفرزه ذلك من انعكاسات سلبية في المجال الثقافي والاجتماعي. ويلخص المعارضون في واقعنا العربي رأيهم في نقاط محددة، منها:

- نشوء نوع من الطبقة بين المتعلمين في المؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية تتعكس سلباً على المجتمع كافة، وتنتج نوعاً من الحقد والبغضاء داخل مؤسسات التعليم وبين أفراد المجتمع.
- تركز مؤسسات التعليم الخاصة على الطلاب وإرضائهم باعتبارهم زبائن للمؤسسات.
- سعي المدرسة لتحسين مركزها وسمعتها في السوق لتحسين نصيبها من سوق العمل وسعيها للربح المادي بالدرجة الأولى.
- هنالك مبالغة في اعتبار أن التعليم الخاص أفضل من التعليم الحكومي، ولعل الواقع في اليابان والفلبين والبرازيل وغيرها من الدول شاهداً على هذه المبالغة.
- كلفة التعليم، وتعني هنا الكلفة على المستثمر وإمكانات مردودها في واقع خاص، ثم الكلفة على الطلبة.
- اعتماد الربحية كهدف - فالمستثمر لن يضع رأس ماله لعمل خيري، كما أن مستوى وعي المستثمر بدور التعليم هو وعي عام غير متخصص، فيسعى إلى توسيع هامش الربح حتى لو كان ذلك على حساب المعايير الأكاديمية والتربوية، مما سيؤثر على المستوى الأكاديمي لمؤسسات التعليم ونوعية الخريج.
- التماثل في الوضع القائم - التماثل في طرح برامج متشابهة لن يعطي ميزة لمؤسسات التعليم خاصة في التعليم العالي.
- انخفاض المستوى التعليمي وليس تحقيق جودة التعليم، فالأقساط التي تؤخذ من الطلاب مرتفعة جداً وانعكاس ذلك على انخفاض مستوى التعليم، وضياح مكانة المعلم، مع المساهمة في زيادة رقعة الفقر وانخفاض رواتب ومداخيل أسر الطبقة الوسطى. وهذا يعني التحول من توليد المعرفة إلى توليد الربح.
- "خصخصة التعليم" ستؤدي إلى اقتصار التعليم الجيد على أبناء الأغنياء وبالتالي حصولهم على الوظائف المهمة والحساسة، بينما تنقش البطالة وينتشر الفقر في الطبقات الدنيا الفقيرة من المجتمع، ما يعني تكريس الطبقة وتهديد أمن وسلامة المجتمع.
- خلق أجواء من عدم الثقة بالنظام التعليمي من خلال شيوع فكرة خصخصة التعليم في طبقة الأغنياء.
- عدم اكتمال شروط السوق للإتجار بالتعليم، إذ أن من خصائص رأس المال البشري (كما في التعليم) أنه لا يمكن للمستثمر إعادة بيعه في حالة الخسارة وسداد الدين، بينما في حالة الاستثمار المادي يتمكن المستثمر من إعادة بيع موجوداته مثلاً لتسديد التزاماته في حالة خسارة المشروع.

فالمعارضون لخصخصة التعليم يرون أن قوى السوق لها فعلها في نشر عدم العدالة بين الناس في وصولهم إلى المصادر التعليمية، وهي تتيح المجال لاحتكار التعليم عندما ينظر لمؤسسات التعليم كمؤسسات اقتصادية بالدرجة الأولى، ويقبسون على ما حدث من احتكار لخدمات عامة أخرى بعد تخصيصها مثل الاتصالات، والكهرباء، ووسائل المواصلات التي كان متوقفاً أن تتحرر من قيود الاحتكار فينتج عن ذلك تقديم خدمات أفضل بأسعار أقل، وبالتالي فإن التعليم لا ينبغي أن يترك تحت سيطرة المنافع الخاصة.

الواقع الفلسطيني والتوجه نحو خصخصة التعليم:

يشكل التعليم في المجتمع الفلسطيني عنصراً مهماً من عناصر تكوين المكانة الاجتماعية عدا عن كونه وسيلة من وسائل الحراك الاجتماعي، كما شكل أيضاً مدخلاً من مداخل الانخراط في قوة العمل في ظل ضعف الموارد الاقتصادية، ووجود فائض نسبي للسكان.

وقد لعب التعليم الفلسطيني دوراً مهماً وحيوياً في تمكين صمود الشعب الفلسطيني وتقويته وتعزيزه، وشكل سمة أساسية من سمات مجتمعنا الفلسطيني وشبابنا الذي هو أمل المستقبل، ورافداً أساسياً من روافد العملية النضالية التي هدفت إلى تعزيز الشعور بالهوية، وترسيخ الانتماء الوطني وتشكيل حواجز أمام عملية التهويد التي حاول الاحتلال فرضها، فاستهدفت مؤسسات التعليم من قبل الاحتلال وكافة مكوناتها ومقدراتها بشرية كانت أم مادية.

إن فقر فلسطين بالموارد الطبيعية جعل رأس المال البشري محط اهتمام خاص، فقد اعتمد الفلسطينيون وعبر تاريخهم الطويل على الموارد البشرية، خاصة العقل البشري، للمحافظة على بقائهم وتطورهم كشعب حيوي تحت الاحتلال وفي الشتات، فحافظوا على التزام عميق وراسخ بالتعليم باعتباره مصدراً رئيساً للإحساس بالقيمة الذاتية، ومصدراً للأمن الفردي والجماعي، إضافة إلى اعتباره وسيلة لمكافحة الفقر، وجسر الهوة بين فئات المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

وأقيمت غالبية مؤسسات التعليم الفلسطينية خاصة العالي منها في ظل ظروف الاحتلال كتعبير عن الإرادة والالتزام، فسعت مؤسسات التعليم وبدعم مادي مباشر من منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة إلى مواجهة القمع الذي أوقعه الاحتلال من خلال تلبية احتياجات الأجيال الشابة المتزايدة على التعليم، وتوفير فرص الدراسة لهم في فلسطين، وما يمثله ذلك من بناء وطني وترسيخ للهوية الفلسطينية، إضافة إلى دوره في بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال الإنسان المؤهل والمقدر حين تكون الظروف ملائمة.

واقع قطاع التعليم بين الحكومي والخاص في فلسطين:

يعد قطاع التعليم من أكبر قطاعات الخدمات التي تديرها السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تتحمل وزارة التربية والتعليم مسؤولية إدارة المدارس الحكومية وتشرف إشرافاً غير مباشر على المدارس التي يديرها القطاع الخاص ووكالة الغوث الدولية (الأونروا). وبصفة عامة، تشرف الحكومة إشرافاً مباشراً على المدارس الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة عدا مدينة القدس التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتشرف وكالة الغوث الدولية على مدارس اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، والقدس وقطاع غزة، وتتواجد معظمها في المخيمات الفلسطينية، بينما تشرف الهيئات والجمعيات والخيرية والطوائف الدينية والأفراد على المدارس الخاصة.

ولا زالت الخطط الاستراتيجية للوزارة تركز على أن التعليم إنساني وأساس للمواطنة وأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأساس للقيم الديمقراطية وباعتباره عملية مستمرة ومتجددة ومشاركة من خلال العمل الجماعي والتعاوني مع الجهات والمؤسسات المعنية بالتنمية من مؤسسات داعمة خارجية أو مؤسسات أهلية أو قطاع خاص. فارتفع عدد الطلبة الكلي في المدارس الحكومية في قطاع غزة من (173,532) طالب وطالبة في العام 2000/1999 إلى (234,667) في العام 2010/2009 وبلغ معدل أعداد الزيادة السنوية (35.2%). وتوضح الجداول الآتية توزيع الطلبة بين المدارس الحكومية والخاصة ومدارس وكالة الغوث الدولية، إضافة إلى التباين في بعض خصائصهم.

جدول (1): أعداد الطلبة في فلسطين بحسب السلطة المشرفة

الطلبة		السلطة المشرفة
%	العدد	
67.4	761,961	المدارس الحكومية
24.0	270,791	مدارس وكالة الغوث
8.6	97,056	المدارس الخاصة
100	1,129,538	الإجمالي

جدول (2): أعداد المدارس في فلسطين بحسب السلطة المشرفة

المدارس		السلطة المشرفة
%	العدد	
74.0	2005	المدارس الحكومية
12.7	343	مدارس وكالة الغوث
13.3	359	المدارس الخاصة
100	2707	الإجمالي

جدول (3): معدلات عدد الطلبة لكل معلم بحسب نوع المدرسة

متوسط عدد الطلبة لكل معلم	السلطة المشرفة
20.2	المدارس الحكومية
26.7	مدارس الغوث الدولية
15.8	المدارس الخاصة
18.5	الإجمالي

جدول (4): معدلات الكثافة الصفية بحسب نوع المدرسة

متوسط عدد الطلبة في الشعبة	السلطة المشرفة
30.0	المدارس الحكومية
35.8	مدارس الغوث الدولية
23.0	المدارس الخاصة
30.4	الإجمالي

جدول (5): معدلات حجم المدرسة بحسب السلطة المشرفة

السلطة المشرفة	متوسط عدد الطلبة في المدرسة	متوسط عدد الشعب في المدرسة
المدارس الحكومية	606	16
مدارس الغوث الدولية	902	24
المدارس الخاصة	687	13
الإجمالي	687	18

جدول (6): المؤشرات العامة لنتائج (TIMS) في العامين 2007 و 2011

المؤشر	2007		2011	
	في الرياضيات	في العلوم	في الرياضيات	في العلوم
متوسط التحصيل	367	404	404	420
الترتيب العالمي	43 من بين 49 دولة مشاركة	43 من بين 49 دولة مشاركة	36 من بين 42 دولة مشاركة	34 من بين 42 دولة مشاركة
الترتيب العربي	9 من بين 13 دولة مشاركة	10 من بين 13 دولة مشاركة	7 من بين 10 دول مشاركة	7 من بين 10 دول مشاركة

وهناك بعض الملاحظات والشواهد العامة حول الفروق بين خدمات التعليم الحكومي وغير الحكومي، منها:

- يلاحظ أن أعلى نسبة للمدارس هي الحكومية ثم مدارس وكالة الغوث ثم المدارس الخاصة.
- أشارت نتائج (TIMS) في فلسطين للعامين 2007 و 2011، إلى تفوق طلبة المدارس الخاصة على نظرائهم من طلبة مدارس الوكالة وطلبة المدارس الحكومية في الرياضيات والعلوم، فيما تقارب مستوى تحصيل مدارس الوكالة والحكومية في كلا المبحثين.
- الخدمات الصحية والبيئية المدرسية في المدارس الخاصة أكثر تميزاً من نظيراتها في المدارس الحكومية وكذلك مدارس وكالة الغوث الدولية.
- عدد الطلبة في الشعبة (الصف الدراسي) في المدارس الخاصة يبلغ ما نسبته (58%) من العدد في المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث.
- الكادر البشري في المدارس الخاصة مقارنة بأعداد الطلبة نسبته أعلى في المدارس الخاصة مقارنة بالمدارس الحكومية أو مدارس وكالة الغوث الدولية.
- المعطيات السابقة توشر نحو ما هو شائع في المجتمع التربوي والمجتمع العام في فلسطين بأن المدارس الخاصة تقدم جودة أعلى أو رعاية أفضل للطلبة وخدمات التعليم في المدارس الخاصة مقارنة بالتعليم العام في فلسطين، ودون اتفاق على وجود تمايز مماثل في نوعية التعليم.

وشهدنا في السنوات الأخيرة توجهاً ولو بطيئاً نحو خصخصة التعليم العالي في فلسطين أسوة بالخصخصة الماثلة في قطاعات الخدمات كالكهرباء والمياه والاتصالات والمواصلات والصناعات -رغم تواضع حجمها وكونها وسيط وليس مزود-، واعتبار التعليم سلعة تباع وتشتري ويسوق لها، فيستطيع امتلاكها من كان مقتدرًا مادياً فقط، ومن المؤشرات على هذا التوجه انخفاض الميزانية المخصصة للتعليم بشكل عام وعدم التزام الحكومة بدفع التزاماتها المحدودة نحو التعليم العالي، كذلك فإن خطط التنمية الوطنية سواء للأعوام 2011 و 2013 والخطة الخمسية التطويرية الاستراتيجية 2008-2012، والاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعين للتعليم 2013-2015 وما تضمنته من رؤى وخطط يراد تنفيذها وتوجهات، تؤشر نحو تشجيع خصخصة التعليم، كما أن القوانين الفلسطينية الخاصة بالتعليم كما وردت في مسودة الدستور الفلسطيني في المواد (56، 57، 58، 59) لم تتحدث عن أي مسؤولية للدولة تجاه التعليم العالي، وحتى القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية في مادته رقم (24) لم يوضح مسؤولية الحكومة تجاه التعليم العالي رغم إشارته إلى أن التعليم هو حق لكل مواطن بكافة مستوياته وأشكاله. كذلك فإن نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي والتعليم العالي في فلسطين منخفضة مقارنة بمثيلاتها في بعض الدول المجاورة والأوروبية.

كذلك ورد في سياسات الوزارة حول دور القطاع الخاص "تشجيع الوزارة للقطاع الخاص على الاستثمار في التعليم على جميع المستويات في جميع أنواع التعليم، وفي الوقت نفسه تحسين الإشراف على المؤسسات التعليمية الخاصة لضمان الجودة". ويلاحظ كذلك انخفاض مساهمة الحكومة في برامج الخطة التطويرية 2012/22011 كما ورد في الموازنة التقديرية، فنبغاً لمصدر التمويل ستكون مساهمة الحكومة بمقدار (2,993,048) دولار أمريكي من أصل (86,678,040) دولار هي الميزانية المقدر، أي نسبة (3.45%) من إجمالي الميزانية، والباقي سيعطى من منح خارجية أو القطاع الخاص. كما أن معظم التعليم قبل المدرسي يتبع القطاع الخاص، ومعظم الجامعات (11) من (15) جامعة هي جامعات عامة غير ربحية تمول نفسها بنفسها باعتبار أن الرسوم التي يدفعها الطلبة تشكل ما بين (60-70)% من موازنات هذه الجامعات، إضافة إلى جامعتين خاصتين ربحيتين. ولم يعد خافياً ما يمارس أخيراً من توظيف لمفهوم التعليم الموازي في بعض الجامعات العامة والارتفاع الكبير والمستمر في رسوم المدارس الخاصة والأهلية والدينية، بسبب تقليص الدعم لها الذي في مجمله مقدم من مرجعيات خارجية لهذه المدارس، فاقصر التعليم فيها على طبقة معينة من ذوي الدخل المرتفع.

ولعل من الملفت للانتباه ما يلاحظ في السنوات العشر الأخيرة من انتشار ملحوظ ومتزايد للمراكز الخاصة التي تقدم خدمات الدروس الخصوصية لطلبة المدارس، خاصة لطلبة المرحلة الثانوية ومكثفة وواسعة للصف الثاني عشر (التوجيهي)، ليس فقط على مستوى المدن إنما على مستوى المجتمع بشكل عام.

إن هذا التوجه في حال تنفيذه حتى لو كان ذلك على المدى البعيد كفيل بإنتاج حالة من الفقر والبطالة والظلم الاجتماعي والطبقية التي تؤدي إلى أحقاد وقهر وحرمان، إضافة إلى دورها في تعزيز سلطة الاحتلال وصعوبة بناء أي أرضية اقتصادية قائمة على الموارد البشرية المؤهلة. ويستدعي ذلك ضرورة إتاحة التعليم دون قيود أو عراقيل مادية أو اجتماعية أمام الراغبين والمؤهلين، ومن خلال زيادة الإنفاق عليه ضمن خطة وطنية شاملة للتعليم بعامة والتعليم العالي بخاصة، وتتضمن الإجراءات الآتية:

• توفير خيارات مقنعة للتعليم الحكومي في زمن سريع التغير، خيارات توفر إمكانات للعمل تتسجم مع حاجات المجتمع وحاجات الشباب.

- ضرورة إقامة نسق للتعليم المتنوع والمرن المواكب لاحتياجات التنمية، ويستهدف أفراد قابلين للتعلم الذاتي والمستمر وقادرين على الإسهام في بناء الدولة والمؤسسات والاستجابة لمقتضيات التغيير السريع محلياً وعالمياً.
 - تحديد نسبة كافية لدعم التعليم بعامة والعالي بخاصة في موازنة الحكومة الفلسطينية على أن لا تقل عن (25%) من الميزانية العامة السنوية للحكومة.
 - اعتبار التعليم خيار أساس ضمن الخيارات التي تقاس من خلالها مستويات التنمية البشرية المستدامة، ومقوم رئيس من مقومات التحرر وبناء المؤسسات وإقامة الدولة.
 - وضع استراتيجية وطنية فاعلة للتعليم تضمن إيجاد مصادر دعم كافية ودائمة لمؤسسات التعليم وتؤكد على الجودة والتنوعية، وتوظيف دور القطاع الخاص من خلال المسؤولية المجتمعية في تطوير مؤسسات التعليم القائمة.
 - خلق حالة من التكامل بين مكونات التعليم العام بأشكالها الثلاثة القائمة، العام (الحكومي)، والخاص ومن ضمنه المدارس التي عليها إشراف ديني، ومدارس وكالة الغوث الدولية، وضمن آلية إشراف عامة وفاعلة تسهم في تطوير مؤسسات التعليم العام.
- وحيث أن الاحتلال لا زال قائماً وفعله مؤثر في كل مكونات الحياة الفلسطينية ومنها التعليم بمراحله كافة، وانعكاس ذلك على الواقع الاقتصادي الصعب وغير المستقر ومعدل الدخل المنخفض على مستوى الفرد والأسرة، فإن خيار الخصخصة للتعليم بمفهومه الواسع والغامض محلياً وعربياً وحتى عالمياً لا يجوز أن يكون خياراً مطروحاً في فلسطين.

خاتمة:

إن الدعوة إلى دولة مخفضة حسب مفهوم الخصخصة كأحد مظاهر العولمة قد يؤدي إلى اتساع قاعدة الفقراء والمهمشين التي سنتج عن تنازل الدولة عن كثير من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية للحد من الإنفاق، وسيفضي ذلك إلى نشوء طبقات في المجتمع وإشكالات اجتماعية قد تتحول إلى اضطرابات وعنف، وعندها ستضطر الدولة للتدخل بالقوة لحفظ الأمن والنظام، وهذا يعني تخفيف قبضة الدولة على الاقتصاد وإطلاقها لحفظ النظام.

إن فكرة خصخصة التعليم أخطر وأكثر تعقيداً مما تبدو في ظاهرها، فالنظر إلى التعليم كسلعة تخضع لقوانين العرض والطلب، وسلعة تباع وتشتري تتعارض حتى مع النظرة البراغماتية بالأخذ بالاقتصاد المعرفي واعتبار المعرفة سلعة، لأن التعليم أوسع من المعرفة وهو يرتبط بالتربية والسياسة والأمن والاقتصاد، فإتاحة التعليم لأكثر عدد من المؤهلين والقادرين يعني تأهيل أكبر عدد من أفراد المجتمع للإنتاج المعرفي والمساهمة في بناء الاقتصاد ومنه الاقتصاد المعرفي. وكل ذلك يدعو إلى ضرورة إعادة صياغة للسياسات التعليمية بكافة مستوياتها منذ ما قبل المدرسة وحتى انتهاء كل المراحل الجامعية، ومن منطلق أن التعليم ضرورة اجتماعية وإنسانية وليس سلعة، والسعي نحو تحقيق متطلبات الجودة من خلال إتاحة التعليم للجميع، فالجودة لا تتوافق مع اقتصار التعليم على فئة أو جماعة، لكنها حسب معايير الجودة الحديثة تعني مجانية التعليم، أو على الأقل إتاحتها أمام أكبر عدد ممكن من الراغبين والمؤهلين له لخلق مجتمع الكفاءة والجدارة القادر على المنافسة في ظل متغيرات العصر. كما أن خصخصة التعليم تعد أكثر خطورة وأثراً على المجتمعات والثقافات في دول العالم الثالث، حيث سنتج الخصخصة ارتفاعاً في تكاليف التعليم ونقصاً في المنح المقدمة لذوي الدخل المحدود وهم الأكثرية، وهذا سيشكل عائقاً لتقدم التعليم والتوسع في انتشاره.

لكن الواقع في معظم دول العالم ومنها الدول العربية يفيد بأن التعليم الحكومي لم يعد المصدر الوحيد للحصول على التعليم، وأن القطاع الخاص كان موجوداً منذ قديم الزمان لكنه أخذ يفتح المجال التعليمي بصورة أوسع، حتى غدت خصخصة التعليم واقعاً لا يمكن إنكاره، وهي موجّهة بعدة قوى تفرض وجودها، وعلى رأسها ما تعانيه معظم المجتمعات من ثقل عبء إنفاق الحكومات على التعليم في ظل التزايد السكاني وبالتالي الزيادة المطردة في أعداد الطالبين للتعليم، وما يرافق ذلك من تدنٍ في جودة ونوعية خدمات التعليم المتوافرة.

ويؤشر الكثيرون نحو دور القطاع الخاص في المساهمة في تطوير المنظومة التعليمية ورعايتها، فإبراه البعض في خصخصة مؤسسات التعليم، ويطبق في بعض الدول في إطار محدود ضمن واقع الخدمات العامة في مجال التعليم بينما تلتزم الدولة بالإشراف والمراقبة، أي أن يقتصر تخصيص التعليم بمظلة للنظام والدولة تضيء نوعاً من التوجه الوطني ويبقى للدولة مسؤولياتها والتزاماتها ضمن إطار للخصخصة متدرج وانتقائي، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية فتح المجال للمنظمات الخاصة لتقوم بالإدارة التعليمية كاملة.

إن دور القطاع الخاص ليس موضع الخلاف، بل كيفية هذا الدور وإطاره، فالواقع العربي يقتضي أن يكون للقطاع الخاص دوره بل مسؤوليته نحو مؤسسات التعليم ليس في إطار الخصخصة، إنما في إطار المسؤولية المجتمعية لهذا القطاع وحتى للأفراد من خلال دعم مؤسسات التعليم ومشاركة الدولة في تحمل جزء من نفقات التعليم وتطوير مؤسسات التعليم ضمن هذه المسؤولية. فالمصلحة مشتركة ومتبادلة، وما مخرجات مؤسسات التعليم إلا مدخلات لمكونات القطاع الخاص خاصة الموارد البشرية منها، وحتى قطاعات العمل العام التي تتميز خدماتها بالطواقم البشرية التي تديرها وتعمل فيها فينعكس أداؤها بشكل مباشر على القطاع الخاص وأدائه واستقراره ونموه واتساعه.

أما في الواقع الفلسطيني، فإن الأمر يأخذ خصوصية لا يماثلها واقع آخر، فالوطن ومقدراته والمواطن وتطلعاته لها محددات عديدة جلها يرتبط بالاحتلال وفعله اليومي وممارساته الممنهجة، والتي لا تسمح إلا بعلاقة تكاملية بين مكونات المجتمع الحكومية والأهلية والخاصة في كل مجالات الحياة، وعلى رأسها وسلم أولوياتها التعليم الذي يجب أن يتوافر لجميع الراغبين دون قيود أو شروط، فالثقافة العامة السائدة لا تتفهم أن يكون دور القطاع الخاص يتعارض مع التوجهات الوطنية المرتبطة بالتححرر من الاحتلال، ومسؤولية الجميع في ذلك.

المصادر والمراجع:

جبريل، محمد. (1999). التعليم العالي الفلسطيني بين القطاع العام والخصخصة، رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.

حسن، محمد صديق. (1997). خصخصة التعليم بين الربحية المادية وتطلعات الحكومات. مجلة التربية، العدد 121، السنة 26، قطر.

الخطة الخمسية الاستراتيجية 2008-2012، والاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية للتعليم 2013-2015 لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية. من خلال: www.mohe.org.ps

السورطي، يزيد عيسى. (2004). التسليح التربوي في العالم العربي، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات، السنة 19، عدد 21، ص 183.

علي، سعيد إسماعيل. التعليم والخصخصة. كتاب الأهرام الاقتصادي، رقم 105، د. ت .

غبان، محروس أحمد. (1422 هـ). خصخصة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين من منظور مقارن. وزارة التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز.

غبان، محروس أحمد. (2002). خصخصة التعليم العالي في المملكة المغربية: الواقع والدروس المستفادة، المجلة العربية للتربية، 22 (1).

محمد، عبداللطيف محمود. (1999). الاستثمار في الصناعات التعليمية كمدخل لتطوير نظم التعليم العربية في القرن القادم «دراسة مستقبلية» الكويت: جامعة الكويت، المجلة التربوية، العدد 53.

وزارة التربية والتعليم - الإدارة العامة للتخطيط التربوي (2012). الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2011-2012 (إحصاءات المدارس ورياض الأطفال).

Edwards, D. L. "The private management of public schools" paper presented at the annual meeting Of the American Educational Research Association, Chicago, ERIC Document Reproduction no. ED 407704.

Evans, W. N. and Shwab, R. M. (1993). **Who benefits from private education? Evidence from quantile regressions.** College Park: University of Maryland.

Fitz, J. & Beers, B. (2002). Education Management Organization and the Privatization of Public Education: a cross-national comparison of the USA and Britain. **Comparative Education**, 38(2), 137-154

Levin, Henry M. (2001). (ed) **Privatizing Education.** Teacher College: Columbia University.

Savas, E. S. (2000). **Privatization and public-private partnerships.** New York: Catham House.